

التكليف ١٠
مقرر: دراسات نقدية ٢ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



نقد المراجع



Research Article

حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة

إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

كلية العلوم والدراسات الإنسانية - قسم القانون - حريملاء، جامعة شقراء، شقراء، المملكة العربية السعودية
dr.ekramykhatab@yahoo.com

ملخص

عندما تتحول الأنظمة القضائية من نظام قضائي إلى آخر، فإنها لا تسير على نفس الخطى، بل تتميز كل دولة عن غيرها بذاتية خاصة فيما يتعلق بأسباب ودوافع هذا التحول، وطريقته، ووسائله، ولا يكفي مجرد وجود نصوص قانونية تؤكد على تحول نظام قضائي إلى آخر، بل لا بد من توفر دعائم هذا النظام القضائي الجديد في الواقع العملي. وإذا كان النظام القضائي السعودي قد تحول إلى النظام القضائي المزدوج في ظل وجود نصوص قانونية تؤكد على ذلك، فإن دراسة هذا التحول مقارنة بالنظامين الفرنسي والمصري تُعد من الأهمية بمكان، فهي من ناحية تؤكد على ما يتمتع به كل نظام قضائي من ذاتية تميزه عن غيره، ومن ناحية أخرى تثبت حقيقة تحول هذا النظام من خلال التحقق من توفر الدعائم اللازمة لقيامه أو غيابها. وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود اختلاف بين أسباب وطريقة التحول إلى النظام القضائي المزدوج بين الأنظمة القضائية الثلاثة، وتحققت من توفر الجانب الأعظم من دعائم الازدواج القضائي بداخل النظام القضائي السعودي الحالي، وعدم توفر البعض منها، مع الاعتراف بتميز النظام القضائي السعودي المزدوج ببعض المزايا النسبية التي لم يستطع إلى الآن استغلالها على الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: النظام القضائي، السعودية، القضاء الإداري، ازدواج القضاء.

Abstract

When judicial systems are reformed from one judicial system to another, they do not follow the same path. Rather, each country is distinctive as to the causes for reform and the methods used. It is not enough to have legal texts that emphasize the reform rather, the new judicial system must be practiced.

Cite this article as: Khatab E. حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة. *International Review of Law*. Vol. 2017 3, 24. <http://dx.doi.org/10.5339/irl.2017.24>

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة
تم النشر بواسطة: المجلة الدولية للقانون.
اسم الباحث: إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

حداثة المراجع وتاريخ النشر

تضمنت قائمة المراجع مزيجًا من مصادر قديمة وحديثة، ويلاحظ أن جزءًا من المراجع لا يندرج ضمن الإطار الزمني الحديث (آخر ٥-١٠ سنوات). ورغم أهمية بعض المراجع الكلاسيكية في الدراسات القانونية، إلا أن غلبة المصادر القديمة تقلل من قدرة البحث على عكس أحدث التطورات في مجال الأنظمة القضائية. وكان من الأفضل تعزيز قائمة المراجع بمصادر حديثة تناقش الإصلاحات القضائية المعاصرة في المملكة.

تنوع المصادر المستخدمة

تنوّعت المراجع بين كتب قانونية، وأبحاث علمية، وبعض الرسائل الجامعية، وهو ما يعكس جهدًا مقبولًا في التنوع. إلا أن هذا التنوع لم يكن متوازنًا بشكل كافٍ، حيث طغت الكتب التقليدية على حساب المقالات المحكمة والدراسات الحديثة. كما يُلاحظ ضعف الاعتماد على التقارير الرسمية أو الدراسات الصادرة عن جهات بحثية متخصصة في الشأن القضائي.

صلة المراجع بموضوع الدراسة

معظم المراجع المستخدمة ترتبط بشكل مباشر بموضوع القضاء الإداري والازدواجية القضائية، مما يدل على وعي الباحث بأهمية اختيار المصادر ذات الصلة. لكن بعض المراجع جاءت عامة في القانون الإداري دون ارتباط مباشر بإشكالية الازدواجية القضائية. وكان من الأفضل استبعاد هذه المراجع أو توظيفها بشكل أوضح لخدمة أهداف الدراسة.

توظيف المراجع في دعم الحجج والنظريات

استخدم الباحث المراجع لدعم الإطار النظري وشرح المفاهيم الأساسية، مثل القضاء المزدوج والقضاء الإداري. إلا أن توظيف المراجع جاء في أغلب الأحيان توصيفيًا أكثر منه تحليليًا، حيث لم يتم نقد آراء الباحثين السابقين أو المقارنة بينها بشكل كافٍ. كما أن الربط بين المراجع والتحليل داخل متن البحث كان محدودًا في بعض المواضع.

تنسيق المراجع وفق المعايير الأكاديمية

يتضح أن تنسيق المراجع لم يلتزم بشكل صارم بأحد الأنماط الأكاديمية المعتمدة مثل APA أو Chicago. وتوجد بعض التباينات في طريقة كتابة أسماء المؤلفين وتواريخ النشر وعناوين الأعمال. ويُعد هذا التفاوت في التنسيق نقطة ضعف شكلية، وكان من الضروري توحيد أسلوب التوثيق في المتن وقائمة المراجع.

دقة الاقتباس من المراجع

لم تظهر مؤشرات واضحة على تحريف أو إساءة تفسير للمراجع المستخدمة، إذ جاءت الاقتباسات متوافقة مع السياق العام للنصوص.

لكن في بعض المواضع، لم يتم توضيح الصفحات أو التفاصيل الدقيقة للمراجع، مما يقلل من دقة التوثيق الأكاديمي.

وكان من الأفضل التمييز بوضوح بين الاقتباس المباشر وغير المباشر.

الربط بين المراجع والكشف عن الفجوات البحثية

لم يقوم الباحث بربط المراجع ببعضها البعض بصورة واضحة تُظهر أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها. كما لم تُستخدم المراجع بشكل منهجي للكشف عن الفجوة البحثية، بل جاء عرضها متفرقاً داخل متن الدراسة. وكان من الممكن تعزيز القيمة العلمية من خلال تحليل نقدي مقارنة للأدبيات السابقة.

استخدام المراجع الأجنبية والتقييم الختامي

تضمنت الدراسة عددًا محدودًا من المراجع الأجنبية، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة الدراسة المقارنة. وقد حدّ الاعتماد الأكبر على المراجع العربية من الانفتاح على الأدبيات الدولية في المجال القضائي. وبوجه عام، فإن المراجع كافية من حيث العدد، لكنها تحتاج إلى تحديث زمني، وتنوع نوعي، وضبط في التنسيق، وتوظيف تحليلي أعمق لتعزيز عمق الدراسة العلمي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

